IUG Journal of Economics and Business Studies
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza

E-ISSN: 2410-5198
P-ISSN: 2410-8723

IUGJEBS
Vol 30, No 3, 2022, pp 57 -81

Received on (11-01-2022) Accepted on (06-06-2022)

https://doi.org/10.33976/IUGJEB.30.3/2022/3

The role of foreign policy in improving Turkish relations with Egypt (2014-2021) and the future of joint cooperation

Iyad T. Nassar[1]; Suhad H. Al-Raba'a[1]

[1] **Al-Aqsa University - Palestine**

*Corresponding Author: Iyadnassar45@gmail.com

Abstract:
The study dealt with the topic of the role of foreign policy in improving Turkish relations towards Egypt (2014-2021) and the future of joint cooperation. The study aimed to identify the concept of foreign policy, its determinants, and tools, as well as identifying trends and principles of Turkish foreign policy toward the Middle East, as well as highlighting the role of politics The Turkish Foreign Ministry towards Egypt during the period (2014-2021), and then addressing the future of Turkish-Egyptian rapprochement and ways of joint cooperation between them.
The study used several approaches: the historical approach, the descriptive analytical approach, and the forward-looking approach.
Keywords: foreign policy - Turkish foreign policy - Turkish relations with Egypt.

دور السياسة الخارجية في تحسين العلاقات التركية مع مصر (2014-2021) ومستقبل التعاون المشترك

إياد توفيق نصار[1]؛ سهاد حماد الربابعة[1]

[1] جامعة الأقصى - فلسطين

الملخص:

تناولت الدراسة موضوع دور السياسة الخارجية في تحسين العلاقات التركية تجاه مصر (2014-2021) ومستقبل التعاون المشترك، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم السياسة الخارجية، ومحدداتها، وأدواتها، والتعرف أيضاً على اتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، وكذلك إبراز دور السياسة الخارجية في تحسين العلاقات التركية مع مصر خلال الفترة (2014-2021)، ومن ثم التطرق إلى مستقبل التقارب التركي-المصري وسبل التعاون المشترك بينهما.

وقد استخدمت الدراسة عدة مناهج: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية – السياسة الخارجية التركية – العلاقات التركية مع مصر.

مقدمة:

تُعبر السياسة الخارجية للدول عن النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، والذي يتمثل في السلوكيات الرسمية لصُنّاع القرار السياسي في الدولة أو من يمثلونهم، والتي يُقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية، وطبيعة علاقة الدولة مع الدول الأخرى، فالكثير مما يجرى في الساحة الدولية هو نتاج لسلوك السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول، التي تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي واقتصادها، باستخدام عدة أدوات تدعم تنفيذ سياستها الخارجية، وتثبيت مكانتها في النظام الدولي وتعد الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية أهم تلك الأدوات.

تبنت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية عقب وصوله إلى السلطة عام 2002م رؤية جديدة مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية، حيث أعادت من خلالها توجيه السياسة الخارجية التركية، واشتملت تلك الرؤية على عدة مبادئ من أبرزها: تصفير المشكلات مع دول الجوار، واتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، واعتماد أسلوب دبلوماسي جديد للمساهمة في إعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية، حيث ساهمت هذه المبادئ في إنهاء انفصال تركيا عن منطقة الشرق الأوسط، وتكثيف العلاقات مع الدول العربية باتباع سياسة خارجية متزنة ومنفتحة للعب دوراً مؤثراً على المستوى الإقليمي والدولي.

في إطار السياسة الخارجية التركية الجديدة حظيت مصر بمكانة مهمة لدى تركيا فهي تمثل بوابتها الرئيسية لكل من الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، وتشابكت المصالح الاقتصادية للبلدين، وشهدت العلاقات التركية المصرية مستوياتٍ عالية من التنسيق والتعاون، في كافة المجالات، لكن طرأ تحول فعلي في السياسة الخارجية التركية عقب اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011م، وعلاقاتها الدولية وقوى الإقليم، حيث شكَّلت تلك الثورات إرباكاً للدبلوماسية التركية، من خلال تغير قواعد اللعبة واللاعبين، وطريقة تعامل تركيا مع مخرجاتها، وبرزت بعض الخلافات مع مصر في أكثر من ملف، كان أبرزها: الموقف التركي من تنحية الرئيس المصري السابق "محمد مرسي"، والتدخل التركي في الأزمة الليبية، والاتفاق البحري الذي وقعته تركيا مع حكومة الوفاق الليبية لترسيم الحدود البحرية بينهما.

المصلحة القومية للبلدين دفعتهما للبدء في إجراءات تعزيز التقارب بينهما وإنهاء الخلافات، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما، كما ساهمت عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية في تهيئة المناخ المناسب لمسار التقارب بين البلدين من خلال الحوارات المباشرة، التي ستعود بالنفع المتبادل بينهما، وتحمي مصالحهما الاقتصادية والأمنية، وتساهم في الحفاظ على أمن واستقرار الاقليم بشكل عام.

مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من اشكالية أساسية تتعلق بكيفية فهم السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكلٍ عام ومصر بشكلٍ خاص؛ في ظل تباين المواقف التركية من الثورات العربية، مع ما يكتنف هذه السياسة من حالات عدم الوضوح، ولعبها دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مستخدمةً قدراتها العسكرية وإمكاناتها الاقتصادية، كأداة فاعلة، في ظل غياب استراتيجية عربية موحدة تجاه الأزمات الإقليمية.

وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ما دور السياسة الخارجية في تحسين العلاقات التركية مع مصر بين عامي (2014-2021) ومستقبل التعاون المشترك بينهما؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، على النحو التالي:

1- ما مفهوم السياسة الخارجية، وما هي محدداتها وأدواتها؟

2- ما هي مبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط؟
3- ما أهمية مصر في السياسة الخارجية التركية؟
4- ما مدى تأثير السياسة الخارجية التركية على مصر خلال الفترة (2014–2021)؟
5- ما مستقبل العلاقات التركية – المصرية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مفهوم السياسة الخارجية، ومحدداتها وأدواتها.
2- استعراض مبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط.
3- التعرف على أهمية مصر في السياسة الخارجية التركية.
4- تسليط الضوء على تأثير السياسة الخارجية التركية على مصر خلال الفترة (2014–2021).
5- استشراف مستقبل العلاقات التركية – المصرية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في التعرف على دور السياسة الخارجية في تحسين العلاقات التركية مع مصر على عدة مناهج وهي:

- **المنهج التاريخي:** يعتمد هذا المنهج على جمع الحقائق والوقائع الماضية وتسجيلها ومن ثم ترتيبها وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية علمية لفهم الحاضر واستشراف المستقبل، فهذا المنهج يربط بين الحاضر والماضي والمستقبل.

وسيستخدم الباحث هذا المنهج للتعرف على أهمية مصر في السياسة الخارجية التركية تاريخياً، وكذلك على مراحل السياسة الخارجية التركية تجاه مصر خلال الفترة (2014–2021)، لفهم طبيعة المتغيرات التي حدثت على العلاقات التركية مع مصر خلال فترة الدراسة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يهتم هذا المنهج بدراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً، بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها، ومن ثم العمل على تحليلها وتفسيرها للوصول إلى الاستنتاجات المتعلقة بالظاهرة.

وسيستخدم الباحث هذا المنهج للوصول إلى إجابات أسئلة الدراسة، من خلال توصيف المتغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية التركية في أعقاب اندلاع الثورات العربية، وبروز العديد من التداعيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، على المستوى الاقليمي والدولي، وهذا الأمر سيساعد الباحث في تحليل الموقف التركي من الثورة المصرية، للتعرف على أثر السياسة الخارجية التركية على العلاقات مع مصر، وصولًا لتكوين رؤية وتصور لمستقبل تلك العلاقات.

- **المنهج الاستشرافي:** يتم من خلال هذا المنهج تكوين صور مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث حول قضية ما، أي عملية التبصر نحو مستقبل المواقف في الأزمات.

وستوظف الدراسة هذا المنهج في استشراف مستقبل العلاقات التركية–المصرية.

حدود الدراسة:

- الحد المكاني: تركيا ومصر.
- الحد الزمني: الفترة الواقعة بين الأعوام (2014–2021).

الدراسات السابقة:

1- دراسة فرحان، شيماء(2020)، العلاقات التركية المصرية بعد عام 2011، بحث منشور في مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.

تناول البحث موضوع العلاقات التركية المصرية بعد عام 2011م، أي بعد ثورة يناير 2011م، ويقوم بتحليل مسار تلك العلاقات وتطوراتها، والتركيز على مجمل المتغيرات الداخلية والخارجية الحاكمة لتلك العلاقات والمتعلقة بالجانبين وماهية المصالح والأهداف المتبادلة لأطراف تلك العلاقة، واستخدم البحث عدة مناهج منها: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، وتوصل لنتيجة رئيسية مفادها: أن المتغيرات السياسية التي حدثت بعد انتهاء ثورات الربيع العربي أدى إلى تراجع دور تركيا إقليمياً وخصوصاً مصر إثر دعمها لحكومة الإخوان المسلمين.

2- دراسة عزوز، بشرى(2016)، السياسة الخارجية التركية في الجوار الاقليمي " دراسة حالة سوريا"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

تناولت الدراسة موضوع دور السياسة الخارجية التركية في جوارها الاقليمي وخاصةَ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وما أحدثه من تغيرات في مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية التركية، وصولاً إلى الدور الذي تلعبه تركيا في الأزمة السورية، واستخدمت الدراسة عدة مناهج منها: المنهج التاريخي، منهج تحليل النظم، نظرية الدور، وتوصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها، أن تركيا تسعى لاستعادة مكانتها من خلال تحسين علاقاتها بدول الجوار من خلال تصفير مشكلاتها من أجل حماية أمنها القومي وتعزيز مكانتها الاقليمية.

3- كتاب دني، إيمان(2014)، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، القاهرة، مكتبة الوفاء، ط1.

تناولت الدراسة الدور الذي تسعى إليه تركيا من خلال سياستها الخارجية في لعب دور إقليمي ودولي محوري، وذلك من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي، نظراً لكونها نقطة تقاطع بين أكثر من قارتين وطموحها في لعب دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط، واستخدم الكتاب عدة مناهج منها: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، منهج تحليل المضمون، وتوصل الكتاب لنتيجة رئيسية مفادها: أن دور تركيا في المنطقة مؤقت وامكانية تراجعه واردة لأن تركيا تتحرك وفق مصالحها القومية وليس وفق تحالفات إقليمية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن سابقاتها أنها تبحث موضوع المتغيرات التي حدثت في السياسة الخارجية التركية في اقليم الشرق الأوسط ومصر بعد الثورات المضادة وإسقاط حكم الاخوان المسلمين فيها وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي، والانطلاق من المصلحة الوطنية للبلدين نحو تحسين العلاقات التركية مع مصر واستشراف مستقبل هذه العلاقات والتعاون المشترك.

خطة الدراسة:

سنتناول في هذه الدراسة سياسة تركيا الخارجية تجاه مصر وسبل التعاون 2014–2021 من خلال المحاور التالية:

- أولاً: السياسة الخارجية: (مفهومها– محدداتها – أدواتها).
- ثانياً: اتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط.
- ثالثاً: أهمية مصر في السياسة الخارجية التركية.

- رابعاً: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (2014–2021).
- خامساً: مستقبل التقارب التركي – المصري وسبل التعاون المشترك.

أولاً: السياسة الخارجية:

1- مفهوم السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية لأي بلد تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم، حيث تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي واقتصادها، حيث أصبحت كل دول العالم تتبنى سياسة خارجية خاصة بها للتعاون والتواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى.

فالسياسية الخارجية تعتبر "مجموعة من برامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" (سليم، 1998: 7)، وعرفها الدكتور أحمد النعيمي أنه ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية (النعيمي، 2011: 22)، أما "تشارلز هيرمان" انطلق في تعريفه للسياسة الخارجية على أنها سلوك لصانع القرار السياسي وقال:" تتألف السياسية الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المميزة التي يتبعها صانع القرار السياسي في الحكومة أو من يمثلونها، ويقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجي"، ويتفق مازن الرمضاني مع هيرمان في التعريف السابق من حيث انه سلوك سياسي خارجي هادف ومؤثر من قبل صانع القرار السياسي (محمد، 2016).

يرى محمد الدبار أن مصطلح السياسة الخارجية يشير إلى "مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهدافها وذلك في إطار وظيفتين رئيسيتين هما، إدارة الصراع الدولي وتعبئة الموارد القومية، مؤكداً أنه لا يوجد اتفاق من قبل الباحثين في العلاقات الدولية على مفهوم واحد ومحدد للسياسة الخارجية، معتبراً أن تطوير فهم السياسة الخارجية يعتبر نشاطاً هاماً في ظل التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية المعاصرة في ظل تنوع الفاعلين في صنع القرار السياسي، وكذلك زيادة وتعدد القضايا وتعقد العمليات التي تنطوي عليها في الساحة الدولية، لذلك تعد السياسة الخارجية نتاج سلوك الدول التي تنتهجها في سياستها الخارجية مع دول أخرى (الدبار،2019: 6).

وبالنظر إلى تعريف السياسة الخارجية يمكننا القول إن السياسة الخارجية هي الإطار السياسي الذي يحكم علاقة دولة ما بالدول الأخرى، وهي تعكس المصالح الوطنية للدولة وكيفية تحقيقها، ويمثل الدولة في سياستها الخارجية صناع القرار السياسي فيها، حيث يمكن من خلالهم تحقيق الأهداف المختلفة للدولة، سواء كانت داخلية أو خارجية، اقتصادية أو سياسية، وذلك في إطار قيام الدولة بوظيفتين رئيسيتين هما؛ إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية، ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول مفهوم السياسة الخارجية.

2- محددات السياسة الخارجية:

ينطلق تنفيذ السياسة الخارجة للدولة من مجموعة من المحددات التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، وعلى قدرة اتخاذ القرار السياسي لدى صانعيه، كما تؤثر على علاقتها الدولية وتأثيرها في النظام الدولي، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية:

أ- **المحددات الداخلية:** يقصد بها المحددات التي تنبع من البيئة الداخلية للدولة والتي تؤثر بشكل أو بأخر في سياستها الخارجية، وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة لأخرى، ومن أهم تلك المحددات:

1- **الموقع الجغرافي:** حيث تلعب مساحة الدولة وطبيعتها الجغرافية وموقعها دوراً فاعلاً في سياستها الخارجية وأيضا مكانتها الدولية وتأثيرها في المحيط الخارجي (مصباح، 2008: 90). فالموقع الجغرافي لتركيا له أهمية كبيرة،

حيث تصل بين قارتي آسيا وأوروبا ما يكسبها موقعاً جغرافياً إستراتيجياً مميزاً بين دول الشرق الأوسط وحضارتها والدول الأوروبية؛ فهي تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح عليه تسمية "أوراسيا" (باكير، 2010: 20)، وهذا ما سمح لها من تقلد دور إقليمي مهم، فهي تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط، القوقاز، الاتحاد الأوروبي، آسيا الوسطى، وفي المقابل نجد دول مغلقة جغرافيا فموقعها هذا لا يسمح لها بتقلد دور فاعل في سياستها الخارجية (لادمي، 2016: 11).

2- **حجم السكان:** يلعب التركيب الديموغرافي لسكان الدولة عامل قوة أو عامل ضعف فعامل كثرة السكان له عدة أبعاد، فقد يؤدي إلى زيادة نشاط السياسة الخارجية بالانخراط في المزيد من التكتلات الاقتصادية من أجل سد الحاجيات، وقد يكون أيضاً سبب لقيام صراعات خارجية إذا تعذر ذلك بالطرق السلمية بحثاً عن المجال الحيوي، بالإضافة إلى عامل التنوع العرقي، فإذا كان منسجماً انعكس ايجاباً على انسجام ونجاح سياسة الخارجية، أما إذا لم يكن منسجماً فقد يُشكل تهديداً بتشكل جماعات الضغط التي تدافع عن هويتها ومصالحها الخاصة (جرجس، 2003)، وتعتبر التركيبة البشرية لتركيا مهمة جداً في تعزيز مكانتها، فهي تحتل المرتبة الـ19 عالمياً من حيث تعداد السكان بمعدل نمر 1.26%، مما يؤهلها للعبد دور مهم على الصعيد الإقليمي والدولي؛ إذا تم استغلاله وفقاً لاستراتيجية تنمية اقتصادية مناسبة (عزوز، 2016: 29).

3- **القدرات الاقتصادية:** تُعد من العوامل المؤثرة في قوة الدولة ومكانتها، ومن أهم محددات السياسة الخارجية للدولة، فالثروات الطبيعية من بترول وغاز وغيرها من الإنتاج الزراعي وقوة الميزان التجاري، وحجم المبادلات وقوة استقرار العملة وحجم المديونية، كلها عوامل ذات أهمية كبرى في تحديد طبيعة السياسة الخارجية، ومدى فاعليتها (عزوز، 2016: 18)، كما توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية، وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية (لادمي، 2016: 11)، فإذا ما كانت الدول مكتفية ولديها مقدراتها الطبيعية التي تعتمد عليها دون الحاجة للخارج فإنها تعد من الدول القوية، بخلاف الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية فتصبح تابعة لغيرها وتتبع سياسة خارجية مقيدة نتيجة لحاجتها لدول أخرى (مصباح، 2008: 90).

يتسم الاقتصاد التركي بكل سمات الاقتصاد الإقليمي، ويعتبر من أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، اذ يحتل المرتبة السادسة عشر عالمياً بدخل قومي إجمالي يقدر بحوالي 401 بليون دولار، كما أنه يعد أكبر اقتصاد في البلقان والشرق الأوسط (دني، 2014: 75)، ويتكون الاقتصاد التركي من عدة قطاعات، منها القطاع الصناعي، حيث تمتلك قطاع صناعي مهم خاصة في مجال الصناعات الغذائية والمنسوجات، إضافة إلى القطاع الزراعي، فالتنوع المناخي في تركيا يسمح بإنتاج محاصيل عديدة مثل التبغ والقطن وبنجر السكر، وهي تعتبر المحاصيل الرئيسية في التصدير (عزوز، 2016: 31).

4- **طبيعة النظام السياسي:** يلعب النظام السياسي دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية، ويستطيع التأثير في طبيعة القرارات الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية، أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية (لادمي، 2016: 14)، وتستطيع الدول الديمقراطية الاستفادة من شعور الأمن والاطمئنان السائد بين أفرادها وتوظفه في سياستها الخارجية بما يحقق مصلحتها القومية ويعزز مكانتها الدولية والعكس صحيح (مصباح، 2008: 91).

نشأت الدولة التركية مقيدة بنظام قيم ومبادئ ارشادية تعتبر أن الغرب هو المثال الذي يجب أن يحتذى به في عملية البناء والتطور، وكانت الحياة التركية السياسية في تركيا تتسم بالنخبوية، وللجيش دوراً رئيسياً في الحياة السياسية للبلاد، وبتمتع بدور مركزي في صنع السياسة الداخلية والخارجية؛ باعتباره الضامن لمستقبل الجمهورية، وبالتالي فإن النخب الحاكمة بمختلف مستوياتها تأتي في مقدمة الفاعلين وتسبقهم من حيث شدة التأثير، وفي ظل النظام السياسي الذي يقوده الرئيس "رجب طيب أردوغان" برز دور القيادة في النظام السياسي التركي بشكل مهم لاسيما مع تغير الظروف الإقليمية والدولية والتغيرات الداخلية في النمط النخبوي المعتدل، ومجيء مسؤولين لديهم قراءة مختلفة نسبياً للسياسة العامة سواء داخلياً أو خارجياً، فالنخب السياسية السابقة لحقبة التسعينات من القرن العشرين في تركيا التي سيطرت على طبيعة العلاقات بين دول الجوار تبدلت إلى حد كبير مع مجيء حزب العدالة والتنمية (عزوز، 2016: 35-36).

ب- **المحددات الخارجية:** تمثل في مجمل العوامل والظروف الخارجية التي تتبع من النظام السياسي والدولي، وهذه المتغيرات تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي بصورة متباينة حسب طبيعة كل متغير، ومدى تأثيره على صانع القرار.

1- **المنظمات الدولية:** إن حاجة الدول كافة للتعاون من أجل حل المشاكل الدولية التي تتجاوز قدرتها منفردة أدت إلى تكون المنظمات الدولية كوحدات سياسية دولية موضوعية، قادرة على إيقاع قدر من التأثير في السياسات الخارجية للدول الأعضاء، ولكن هذا التأثير مختلف النسب والدرجات حسب مكانة الدولة وفعالية سياستها الخارجية (مقلد، 1991: 49-50)، وتأخذ المنظمات الدولية شكلاً تنظيمياً للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيوداً على بعض التصرفات الخارجية للدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي (لادمي، 2016: 15).

2- **الرأي العام الدولي:** هو الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول، ويوحد بينهما تجاه بعض المسائل الأساسية الدولية، وهذا الاتفاق يظهر تلقائياً على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج عن الاتفاق (المهداوي، 2009: 112)، وهو محصلة ضغوط تظهر في العلاقات بين الحكومات وبين القوى التعديلية من أجل سماع صوتها أو تعزيز مكانتها الدولية، وبالتالي تغيير وتعديل السياسة الخارجية لدولة أو عدة دول (عزوز، 2016: 20).

3- **أدوات السياسة الخارجية:**

من قواعد السياسة الخارجية التي تسعى الدول من خلالها لتحقيق مصلحتها القومية استخدام عدة أدوات تساعد صانع القرار على تنفيذ سياسة الدولة تجاه الدول الأخرى، وتدعم مكانتها في النظام الدولي وتعد الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية أهم الأدوات التي تدعم تنفيذ السياسة الخارجية.

أ- **الأداة الدبلوماسية:** الاستخدام المتعدد للدبلوماسية وتطبيقها من خلال التنوع الحاصل في طريقة التعامل والتعاطي بين مختلف الوحدات الدولية، فللدبلوماسية انواع مختلفة سيما وأنها تنسجم وفق معطيات المرحلة والتوجه والقضية التي تتطلب التدخل بها وهذه الأنواع يجعل منها تتمتع بنوع من المرونة فهناك الدبلوماسية السرية والعلنية والجماعية والثنائية والرسمية والشعبية ودبلوماسية القمة إلى جانب وسائلها القانونية والسياسية (راضي، 2016: 36-37)، هذه الأنواع والوسائل جعل منها أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية؛ بل أصبحت تحتل مرتبة

متقدمة في تنفيذ الهدف السياسي الخارجي بعد أن كانت الوسائل العسكرية في الصدارة، فالدبلوماسية هي علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية التي يمارسها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات (الجاسور، 2018 :236).

موقع تركيا جعلها مرشحة لأداء دور مركزي وانتاج الأفكار والحلول من خلال التوفيق بين هويتها الشرقية في محافل الشرق ونظرتها الأوروبية في معالجة المسائل الغربية، كما اتبعت الدبلوماسية المتناغمة من خلال تحسين صورتها على الساحة الإقليمية والدولية بدبلوماسية وحنكة في تسيير الأزمات والأوضاع مع كل الأطراف، وهدفت الدبلوماسية التركية الجديدة إلى تصفير المشاكل مع الجيران والوصول إلى مرحلة الحد الأقصى للتعاون، وأصبحت تحتضن قمماً رئيسية للمنظمات الدولية، إضافة إلى المحادثات المباشرة مع أطراف النزاعات في الشرق الأوسط (عزوز، 2016: 44-46).

ب- **الأداة الاقتصادية:** يمكن للدول استخدام المساعدات الخارجية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وبناء العلاقات مع الدول الأخرى ومعالجة القضايا ذات الاهتمام الإنساني، ويرى "تيري ديبل" أن الأدوات الاقتصادية تنقسم وفق ثلاث فئات هي: المساعدات الخارجية والتجارة والسياسة المالية والعقوبات، وأيضا يرى أن الأدوات الاقتصادية تستخدم لأغراض سياسية وتحديداً تدهم أو تخدم فئات المصلحة القومية وكذلك تدعم الرفاه الاقتصادي، والأدوات الاقتصادية أن اجتمعت معا، تعطي بالنتيجة فوائد متميزة على اعتبارها تأتي من الموقع الذي يتوسط الأدوات السياسية والأدوات العسكرية (ديبل، 2009: 423-433)، كما يمكن أن تأخذ شكل المساعدات العسكرية التي تقدم للدول ذات الحاجة من دول كبرى للدفاع عن نفسها، كما يمكن للدول تقديم مساعدات اقتصادية إلى دول أخرى من أجل تحفيز النمو أو المساعدة في تطوير مشروع معين ويأتي ذلك في إطار المساعدات الخارجية (Kerstein, 2015)، وسعت تركيا ضمن أهدافها الاقتصادية لتعزيز أهميتها وتفوقها وانفتاح الأسواق لاقتصادها سواء من الطرف الأوروبي أو من خلال البوابة العربية (عزوز، 2016: 45).

ت- **الأداة الإعلامية:** يلعب الإعلام دوراً فاعلاً في السياسة الخارجية للدول الذي يبنى وفق المعطيات الاقليمية والدولية، ويهدف إلى التأثير في مضمون الخطاب السياسي في العلاقات بين الوحدات الدولية، فمن خلال وسائل الإعلام المختلفة يستطيع صناع القرار توصيل أراءهم التي من الممكن أن تؤثر في الجماهير وبالتالي على صنع القرار السياسي، ويشير "هنري كسينجر" إلى أهمية في السياسة الخارجية بالقول: إن تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن يكون مرتبطاً بأجهزة الاعلام فهي الى حدٍ كبير سياسية خارجية إعلامية جماهيرية أو شعبية (الجاسور، 2016: 239).

ث- **الأداة العسكرية:** تستخدم القوة العسكرية في تصميم السياسات الخارجية بشكل عام لتوفير الحماية للدولة والحفاظ على أمنها القومي ومصلحتها الوطنية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية (Cross River University,2010 3:)، ويشير "أحمد خليفة" أن الأداة الاستراتيجية العسكرية يمكن أن تأتي على شكل صورتين، إما التهديد باستخدام القوة، أو الاستخدام الفعلي في شكل الدفاع أو الردع أو الهجوم في حالة وصلت الأمور إلى حد استخدام القوة (خليفة، 2018: 10)، فالقوة العسكرية تمثل بكل جوانبها صور القسوة والاكراه فهي تنتزع القرار بالقوة من الخصم في السياسة الخارجية، ولا يرجع ذلك لمستويات التأثير والنفوذ فقط؛ وإنما لما يتصوره البعض من أن هذه القوة تعد غاشمة بكل المقاييس، خصوصاً وهي تتعامل بقسوة عالية مع أي تهديد أو اعتداء عسكرين، لكن في الوقت نفسه ومع الأثر الإيجابي الذي تتركه القوة العسكرية عند طرف ضد أخر لكن لها جوانبها السلبية لما

تتضمنه من تكاليف الأخطار العالية على الأرواح والأموال (ديبل، 2009: 470). وسعت تركيا ضمن أهدافها العسكرية لإقامة تفاعلات وتحالفات سياسية واستراتيجية تضمن لها موقف أفضل تجاه مصادر التهديدات الداخلية والخارجية من خلال: الردع وتحليل مجال نطاق الأمن وإدارة الأزمات وعمليات انتشار الحدود والقوات المسلحة (عزوز، 2016: 45).

ثانياً: اتجاهات ومبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط:

شهدت السنوات التي تلت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002م تزايد الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، وحرص قيادات الحكومة التركية على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية في خلال هذه الفترة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، وكذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة (الرحاحلة، 2014: 47–48).

امتلكت حكومة العدالة والتنمية رؤية جديدة أعادت من خلالها توجيه السياسة الخارجية التركية إزاء العالم عامة، ومنطقة الشرق الأوسط خاصة، وجاءت مبادئ الرؤية التركية كما جسدها "أحمد داوود أوغلو" صانع السياسة الخارجية التركية في حكومة العدالة والتنمية، في ستة مبادئ (أوغلو، 2010: 612–616):

1- **التوازن السليم بين الحرية والأمن:** ركز في هذه المبدأ على أن الدولة التي لا تحرص على إقامة ذلك التوازن، فإنها بلا شك ستكون دولة عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك، حتى لا تتحول إلى أنظمة سلطوية.

2- **مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار:** (أي صفر مشاكل)، وبالتالي إخراج تركيا من صورة الدولة المحاطة بالمشكلات والدخول في صورة الدولة ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة.

3- **التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:** حيث لعبت تركيا دوراً مهماً ومؤثراً في العديد من الأزمات في عقد التسعينيات ومنها أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وبمقارنة الدور التركي بما يتمتع به من تأثير داخل البلقان والقوقاز؛ ظلت قدرة تركيا على النفوذ إلى الشرق الأوسط محدودة، بسبب الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى الطرفين (العربي والتركي)، وكان ذلك وراء عدم انفتاح الطرفين على بعضهما البعض، لكن الضرورات البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل فتحت الطريق أمام هذه العلاقات، وحطمت الحواجز التاريخية/النفسية، وهو ما جعل تركيا أكثر التزاماً بسياسة شرق أوسطية فعالة منذ عام 2002م.

4- **السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد:** ويرتكز هذا المبدأ إلى حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، فالسياسة التي انتهجتها تركيا لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض؛ ولذلك أضحت سياسات مؤسسة وراسخة.

5- **الدبلوماسية المتناغمة:** حيث تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغرى للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف رسم صورة تركيا الجديدة، فبعد عام 2003م تطور الأداء الدبلوماسي التركي، واستضافت تركيا قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلاً عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية.

6- **اعتماد اسلوب دبلوماسي جديد:** للمساهمة في إعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية، حيث كان يُنظر إلى تركيا ولفترة طويلة على جسراً لغيرها، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى.

وقد ساهمت هذه المبادئ التي استحدثتها تركيا في سياستها الخارجية بعد وصول حزب العدالة والتنمية في عام 2002م في إنهاء انفصال تركيا المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل يندرج ضمنه تعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية في إطار ما أسماه أوغلو (القوة الناعمة) في السياسة الخارجية، وتعني علمانية أقل تشدداً في الداخل، ودبلوماسية ديناميكية في الخارج، وتحديداً في المجال الحيوي لتركيا، الذي يشمل منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية على وجه الخصوص (خزار، 2019: 77-78).

يمكننا القول إن شعور تركيا بتعاظم دورها الإقليمي وفَّر دوراً لسياستها في رسم التصورات المستقبلية للمنطقة، لذلك استطاع حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى السلطة أن يتبع سياسة خارجية متزنة ومنفتحة تجاه الشرق الأوسط، وسعت حكومة العدالة والتنمية بكل ثقلها لأن يكون الدور التركي دوراً مؤثراً على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال توسيع دائرة العلاقات القائمة على تصفير المشكلات العالقة، والبدء بسياسة خارجية جديدة نحو الشرق الأوسط بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، واستطاعت تركيا من خلال تعاملاتها الإقليمية، من لعب أدوار سياسية ودبلوماسية تجاه العديد من قضايا المنطقة، بالإضافة لتوسع أنشطتها الاقتصادية والتجارية من خلال غزو الأسواق العربية، التي تعتبر سوقاً استهلاكية للكثير من المنتجات التركية، مما جعلها مركز ثقل في المنطقة، ولتساهم في حل العديد من أزمات الغرب في الشرق، مستغلةً الروابط الثقافية والتاريخية المبنية على ارثها الشرقي منذ زمن الامبراطورية العثمانية.

ثالثاً: أهمية مصر في السياسة الخارجية التركية:

تحظى مصر بمكانة بالغة الأهمية في السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ إذ تُعد مصر، بما تحوزه من وضعية جيوسياسية وجيواقتصادية، بالنسبة لتركيا بوابتها الرئيسية لكل من الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، كما لا يمكن إغفال الجانب الأمني في العلاقات بين البلدين.

1- الأهمية الجيوسياسية:

ربما لا تجمع بين مصر وتركيا حدود برية، لكن ذلك لا يعني أنهما بعيدتان عن بعضهما البعض من منظور الجيوبوليتيك، العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة، سيما الخارجية، فهو تأثير عابر للحدود، ويشهد تصاعداً مضطرداً في ظل العولمة وثورة الاتصالات وانتشار المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات، ومن هذا المنظور تحتل مصر موقعاً مهماً ومتقدماً في سلم اهتمامات تركيا، لعدة اعتبارات وعوامل، أهمها:

1- وضعت الطبيعة الجغرافية مصر في المناطق القريبة من البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، التي اعتبرها "أحمد داود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي" أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها لرفع مكانتها في الإقليم والعالم (أوغلو، 2010: 160-164).

2- تُعتبر مصر-وفقاً لموقعها- بوابة بحرية تجارية لتركيا على القارة الإفريقية، وعلى دول الخليج، التي تشغل حيزاً مهماً في الاستراتيجية التركية على المدى البعيد، فمصر هي أكبر الدول العربية وأكثرها تأثيراً في التاريخ الحديث، مما يجعلها في قائمة الدول التي تود تركيا التعاون معها إقليمياً (الرحاحلة، 2014: 30-31).

3- تمتلك مصر من الخصائص الجغرافية والبشرية والاقتصادية فضلاً عن تميز الموقع ما يمنحها قوة إقليمية ناعمة ويرشحها - وفق داود أوغلو - لأن تكون "دولة مركز" في محيطها (أوغلو، 2010: 605-610).

4- تتحمل الدولتان وتتشارك نفس المخاطر والفرص والاهتمام في عدة ملفات إقليمية، في مقدمتها الملف الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، حيث موقع مصر على حدود فلسطين المحتلة زاد من أهميتها بالنسبة لتركيا بعد القطيعة الدبلوماسية بين أنقرة و"تل أبيب" والثورة المصرية (فرحان، 2020: 26–27).

5- زيادة الثقل الاستراتيجي لمصر في ميزان السياسة الخارجية التركية بعد تصدر الإخوان كحركة إسلامية للمشهد السياسي في مصر، سيما إذا ما أضيف لها تقدم الإخوان والحركات الإسلامية بشكل عام في أكثر من بلد عربي (الحاج، 2016: 5).

6- بناء على ذلك كله، فقد نظَّر مهندس السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية إلى ضرورة تفعيل ما أسماه (مثلث المنطقة) المكون من تركيا وإيران ومصر لتنمية المنطقة وحماية مصالح شعوبها (أوغلو، 2010: 389).

2- الأهمية الاقتصادية:

تُعد مصر واحدة من أكثر الاقتصادات أهمية في المنطقة العربية والإفريقية حيث يتجاوز عدد سكانها 100 مليون نسمة، ما يجعلها سوقاً استثمارية بارزة، كما تمتلك طرقاً تجارية استراتيجية هامة برية بحرية أهمها قناة السويس التي تعتبر أهم قنوات الملاحة البحرية حول العالم، وتُعتبر مركزاً لخطوط الأعمال المختلفة في الشرق الأوسط وأفريقيا، كما تُعتبر سوقاً تجارياً كبيراً لتركيا، حيث تمتلك مصر الحصة الأكبر من التبادل التجاري بين تركيا والدول الإفريقية جمعاء، وهي ثاني أكبر بلد عربي يُصدّر منتجاته إلى تركيا، وثالث أكبر دولة عربية تستورد من تركيا، وتعتبر هذه المرتبة من العلامات المميزة للعلاقة التجارية بين البلدين (فرحان، 2020: 23–24)، كما أن تركيا تحتاج إلى قناة السويس المصرية كخط لتصدير منتجاتها للعالم العربي والدول الإفريقية، وقد زادت اهمية قناة السويس لتركيا بعد الأزمة السورية وخسارة تركيا للطريق البري التجاري مع الشرق الأوسط (العجمي، 2021: 11).

3- الأهمية العسكرية والأمنية:

الأمن من المسائل المهمة في السياسة الخارجية للدول، فتسعى جميعها لتشكل تحالفات عسكرية وتكتلات أمنية إقليمية أو دولية لتكون مساندة لها في توفير الأمن والحماية ضد أي اعتداء خارجي، ولتحقيق مصالحها القومية أو أهداف مشتركة، وانضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي "الناتو" أعطاها بُعداً عسكرياً وأمنياً قوياً في المنطقة يجعلها قادرة على رسم سياستها الخارجية واستخدام القدرات العسكرية أو التلويح بها لتحقيق أهدافها العسكرية، فقد شهدت العلاقات التركية–المصرية خلال السنوات السابقة وضعا أمنياً متوتراً بسبب الملف الليبي وغاز شرق المتوسط، فكلا البلدين ذات قوة عسكرية وأمنية قوية ويشكلان ثقلاً إقليمياً في المنطقة، ومسالة الصراع المتصاعد بينهما قد يخلق توتراً يهدد أمن المنطقة الإقليمي، خاصة بأن كلا منهما يمتلك قدرات عسكرية متنوعة تسمح لهما بخوض حرب عسكرية(دياب، 2020: 8–9).

وقد كان هناك تعاون عسكري تركي– مصري سابق في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012م فترة الرئيس المصري السابق "محمد مرسي"، حيث أجريت مناورات بحرية وجوية مشتركة لمدة أسبوع في شرق البحر المتوسط تحت عنوان "بحر الصداقة"، وقد حلّت مصر مكان "إسرائيل" في هذه المناورات، وهي الثانية التي تُجرَى بعد الثورة المصرية، وقد جرى أيضاً مناقشة التعاون العسكري من خلال بيع عدة طائرات استطلاع من دون طيار تركية إلى مصر طراز ANKA، كما تم الاتفاق على بيع 6 طرادات تدخل سريع متعددة المهام (باكير، 2013).

بالنظر إلى أهمية مصر في السياسة الخارجية التركية، يتضح مدى أهمية مصر كشريك إقليمي مهم بالنسبة لتركيا، فنقاط الالتقاء بينهما قد تقرب وجهات النظر وتقود الى تعاون مستقبلي بينهم، وتدفع نحو حسم الخلافات السياسية خاصة في ظل عودة تركيا إلى عهدها في السياسة الخارجية بإتباع سياسة "صفر مشكلات" مع دول الجوار والإبقاء على

التعاون الذي يخدم مصلحتها، في ظل وجود مؤشرات بعودتها إلى الحضن العربي بعد سياسة التقارب مع عدد من الدول العربية، وحسمها لملفات الخلاف وبدء بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة

رابعاً: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (2014–2021):

إن سياسة الانفتاح التي اتبعتها تركيا مع العالم بشكل عام، ومع الشرق الأوسط وجيرانها بشكل خاص، قد تعرض لاختبارات حقيقية بعدما ظهرت بعض المتغيرات الإقليمية، لاسيما تصاعد ثورات الربيع العربي واستمرارها، فبعد أن شهدت العلاقات التركية–المصرية حالة من الاستقرار والتعاون على كافة المستويات؛ برزت بعض الخلافات في وجهات النظر بين البلدين والتي وقفت عائقاً أمام تطوير العلاقات بينهما، حيث طفى إلى السطح الخلاف التركي–المصري، الذي تحدد في: الموقف التركي من تنحية الرئيس المصري السابق "محمد مرسي"، والتدخل التركي في الأزمة الليبية، والاتفاق البحري الذي وقعته تركيا مع حكومة الوفاق الليبية لترسيم الحدود البحرية بينهما.

1- الموقف التركي من الثورة المصرية:

أثناء اندلاع الثورة المصرية في 25 يناير عام 2011م، أعلن رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك؛ موقف تركيا الواضح والصريح تجاه الثورة المصرية حين دعا في خطابه الرئيس المصري "محمد حسني مبارك" إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب والعمل على توفير المناخ الديمقراطي الذى يضمن حرية الرأي والتعبير، ومع ارتفاع سقف مطالب الثورة إلى المطالبة بالتنحي، دعا "أردوغان" مجدداً إلى الاستماع إلى مطالب الشعب بسرعة، وعلى الفور قامت الخارجية المصرية بحساسيتها المتوارثة تجاه تركيا بتقديم اعتراض إلى الخارجية التركية مطالبة بعدم التدخل في الأمور والشؤون الداخلية، ورغم أن هذا التصريح أو ما يشابهه قد صدر من أمريكا وأغلب الدول الأوربية لم تتخذ بشأنهم هذا الإجراء (نور الدين، 2021).

بدت خطابات "أردوغان" وحكومته –الذي رأى في نفسه أنه الأقرب للدول العربية من الدول الغربية– متقدمة على الخطاب الغربي من الثورة المصرية بانحيازه للشعوب العربية، واعرابه عن ضرورة التغيير، ودعوته لبعض الرؤساء العرب بالاستجابة لمطالب الشعوب وخياراتها (النعيمي، 2014، 15)، واتخذت تركيا مواقف جريئة وصريحة بدعم مطالب الشعب بالحرية ورحيل النظام، وقد اتخذت تركيا هذه المواقف لعدة أسباب، من أهمها: طبيعة العلاقة مع الرئيس "مبارك" التي اتسمت بالكثير من التوتر، كذلك إدراكاً منها بأن مصر بعد الثورة قادرة على تبوء دور أكبر في المنطقة، عدا عن رغبة تركيا في اتخاذ موقف ينسجم مع موقف ملايين المصريين الذين احتشدوا طيلة أيام الثورة في ميدان التحرير، وعقب نجاح الثورة وتسلم الجيش إدارة شؤون البلاد، قام رئيس جمهورية تركيا "عبد الله جول" بزيارة لمصر، وأكد على حرص بلاده على تقديم الدعم القوى لمصر خلال المرحلة الانتقالية وزيادة آفاق التعاون معها في ظل الصداقة المتميزة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين (الجميلي، 2011: 236–238).

كما قام وزير الخارجية التركية "أحمد داود أوغلو" بزيارة رسمية لمصر في 11 أبريل عام 2011م، وهي أول زيارة له بعد تنحي مبارك، وفي سبتمبر عام 2011م، كما قام رئيس الوزراء التركي "أردوغان" بزيارة مصر، وهدفت الزيارة إلى تعزيز علاقات تركيا السياسية والاقتصادية مع مصر، فضلاً عن إبداء الدعم والتأييد لمسيرة التحول الديمقراطي لها بعد نجاح الثورة فيها، ولإظهار الدعم للنظام السياسي المصري برئاسة الرئيس السابق "محمد مرسي" (Sheira, 2014: 1)، وعن التعاون المصري– التركي قال "أردوغان" إن تركيا على استعداد لتقديم مساندتها لمصر في هذه المرحلة من أجل استثمار وتعاون أكبر، وأن مصر ستكون مفتاح تركيا لأفريقيا، كما أن تركيا ستكون مفتاح مصر لأوروبا (النعيمي، 2014، 28–30)، وأعلنت تركيا عن استعدادها لتقديم كل المساعدات للاقتصاد المصري، وقدمت خلال العام المالي

2013/2012م، مليار دولار بمثابة قرض للقاهرة من أجل تحسين أوضاع الاحتياطي من النقد الأجنبي، ومليار دولار أخرى من أجل تمويل الواردات المصرية من تركيا بهدف دعم الاقتصاد المصري (الصاوي، 2013).

يمكننا القول إن زيارات كبار المسئولين الأتراك لمصر خلال المرحلة الانتقالية عقب نجاح الثورة؛ لها دلالات كبيرة في أهمية استقرار مصر بالنسبة لتركيا، وتُعبر عن الرغبة التركية في دعم مسيرة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وبهدف الحرص على استقرار النظام السياسي المصري، وبدى ذلك واضحاً من خلال تقديم تركيا كافة أشكال الدعم لمصر لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، تحقيقاً للمصالح المتبادلة والمشتركة بينهما.

2- الموقف التركي من سقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين:

التغيير السياسي الذي شهدته مصر في 30 يونيو عام 2013م ونتج عنه سقوط نظام جماعة الإخوان المسلمين؛ كان له تأثيرات تجاوزت حدود الداخل المصري إلي السياق الخارجي الإقليمي والدولي، ولم تكن السياسة الخارجية التركية بمعزل عن ذلك المشهد، إذ عارضت تركيا التغيير السياسي الذي أطاح بالرئيس المنتخب "محمد مرسي"، وما تبعه بعد ذلك من قمع للمعارضين في ميدان رابعة العدوية في القاهرة، واعتبرت تركيا أن ما حدث هو انقلاباً عسكرياً قام به "عبد الفتاح السيسي" الذي شغل منصب وزير الدفاع في عهد الرئيس "مرسي"، وأن ذلك يخالف وينافي مبادئ الديمقراطية وقيمها، الموقف التركي أدى إلى قيام مصر بسحب سفرائها وممثليها الدبلوماسيين من أنقرة، وتصاعد التوتر السياسي والإعلامي بين الطرفين وزيادة حدة الاتهامات المتبادلة، مما أثر على العلاقات بين البلدين ودفعها إلى مربع القطيعة (سامي، 2020)، كما عملت تركيا على استضافة المعارضين للنظام المصري على أراضيها وسمحت لهم بإنشاء وسائل إعلام مناهضة لحكم الرئيس السيسي، كما أفسحت المجال بتشكيل كيانات سياسية مثل البرلمان المصري الموازي والمجلس الثوري المصري، وما ساعد تركيا على اتخاذ تلك السياسة الصارمة ضد مصر هو رفض الشارع التركي لأحداث مصر وتعاطفهم مع الرئيس السابق "محمد مرسي" (الحاج، 2016: 13).

ومنذ ذلك الوقت، تبنت تركيا مقاربة تجاه الوضع في مصر تقوم على محورين للتحرك، الأول يتمثل في استهداف نزع الشرعية عن القيادة المصرية الجديدة وعزلها إقليمياً ودولياً، ما بدا في جهود وتحركات وتصريحات متكررة ومستمرة للقيادة السياسية التركية تصب في هذا الاتجاه، أما عن المحور الثاني فيتعلق بدعم الجماعة في مواجهة الإدارة المصرية الجديدة، ما تجلي في احتضان عدد من قيادات الجماعة وتشكيلها لكيانات سياسية في محاولة لاستنساخ استراتيجية التعاطي مع الملف السوري (التلبيشي،2021)، لقد أحدثت السياسات التركة شرخاً عميقاً في العلاقات التركية – المصرية علي عدة أصعدة؛ فعلي المستوي العسكري، تم إلغاء المناورات البحرية الثنائية، التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2013م، وسياسياً تدهورت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلي مستوي غير مسبوق في نوفمبر 2013م بإعلان القاهرة السفير التركي شخصاً غير مرغوب فيه، ومطالبته بمغادرة البلاد، وخفض التمثيل الدبلوماسي إلي مستوي القائمين بالأعمال، وأعلنت مصر عدم تجديد اتفاقية خط الرورو الملاحي مع تركيا استناداً إلي أنها لم تحقق أي مكاسب لمصر، منذ توقيعها في مارس عام 2012م (شلتوت، 2020)، لكن حافظ البلدين على العلاقات التجارية بينهما بشكل طبيعي، حيث أكد "منير عبد النور" وزير التجارة والصناعة المصري في ذلك الوقت على عدم تأثر اتفاق التجارة مع تركيا بالأحداث السياسية الراهنة، مؤكداً على التفرقة بين المسارين التجاري والسياسي بعبارة "ستبقى التجارة تجارة، والسياسية سياسة" (الصاوي، 2013)، كما قال القائم بالأعمال التركي في مصر، "مصطفى كمال الدين آريغور"، إن القاهرة وأنقرة حققتا رقما قياسيا في حجم التجارة البينية عام 2018م، وذلك رغم التوترات السياسية بينهما، وأضاف بأن حجم التجارة بين البلدين بلغ 5.24 مليارات دولار، وأوضح أن حجم الصادرات التركية إلي مصر بلغت 3.05 مليار دولار في عام 2018م، أي بزيادة تقدر

بنحو 29.4% مقارنة بالعام 2017م، في حين أن الواردات التركية من مصر قد وصلت في العام ذاته 2.19 مليار دولار، بزيادة قدرها 9.68%، مقارنة بالعام 2017م (وكالات، 2019).

3- التحولات الإقليمية للأزمة الليبية وانعكاسها على العلاقات التركية–المصرية:

إن الانزلاقات الأمنية الخطيرة التي عاشتها ليبيا عقب اندلاع الثورة الليبية في فبراير 2011م والتي أدت إلى الاطاحة بالنظام الليبي وتفكك الدولة وانهيار مؤسساتها، حيث مرت ليبيا بحالة عدم استقرار وغياب الأمن ليزيد من تعقيدات الوضع الداخلي، ما استدعى التدخلات الخارجية، وأصبحت ليبيا ساحة حرب بالوكالة لأطراف إقليمية ودولية متنافسة لأسباب عديدة.

اتجه النظام المصري بعد سقوط جماعة الإخوان المسلمين وتنحية الرئيس "محمد مرسي" عن الحكم في 30 يونيو 2013م، إلى دعم مجلس النواب وحكومته، والقيادة العامة في الشرق الليبي عام 2014م، حيث رأى النظام المصري أن هذا الخيار يخدم أهدافه، وتأسس الموقف المصري تجاه الأزمة في ليبيا على بناء علاقات وثيقة مع اللواء "خليفة حفتر" الذي قاد "عملية الكرامة" ضد كتائب الثوار والإسلاميين في ليبيا، وتسببت في زيادة حدة الصراع الدموي والانقسام السياسي في البلاد، فكان دعم مصر للبرلمان وقيادة الجيش أحد أهم أركان التحرك المصري في ليبيا، من خلال العمل على تمكين "خليفة حفتر" ليصبح أحد أهم الأدوات التي تستخدمها مصر لترجمة أهدافها الأمنية في الداخل الليبي إلى واقع ملموس، ولحماية المصالح المصرية في الداخل الليبي (عقل، 2017: 19).

أيضاً عمدت تركيا في سياق دورها المتنامي إقليمياً إلى استغلال المرحلة الانتقالية في الحفاظ على مصالحها النفطية واستثماراتها في ليبيا؛ وذلك بتوطيد العلاقة، سواء مع المجلس الوطني الانتقالي أو المؤتمر الوطني العام، إضافةً إلى علاقتها التجارية الوطيدة مع مصراتة (علي، 2015: 76)، ولاحقاً أبدت دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية، وكذلك مساندتها لجماعة الإخوان المسلمين، وازداد تأييدها لحكومة الوفاق الوطني، وكذلك لها نشاطاً اقتصادياً كبيراً في ليبيا وخاصةً في قطاعات العقارات والكهرباء (الشيخ، 2021: 193)، كما شهدت الأزمة الليبية منعطفات حساسة في سبتمبر 2019م عندما قامت تركيا بنشر قوات برية لدعم الجيش الوطني الليبي، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار وأنظمة دفاع أرض–جو ووسائل تكنولوجية متقدمة أخرى للمشاركة في النزاع القائم (عماد، حسام الدين، 2020: 68–69).

4- ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا:

في مطلع العام 2019م تشكل في القاهرة (منتدى غاز شرق المتوسط) الذي ضم كلاً من مصر و"إسرائيل" والأردن والسلطة الفلسطينية وقبرص اليونانية واليونان وإيطاليا، وكان هدفه التعاون من أجل استثمار الطاقة المستخرجة وتصديرها إلى أوروبا عبر خط للغاز والنفط (ميديست) من شرق المتوسط يصل إلى إيطاليا ومنه إلى أوروبا، وقد كان يتطلب ذلك تحديد المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة لكل دولة، ومن هنا بدأ الخلاف بين دول هذا المنتدى وتركيا، إذ رأت تركيا أولاً أن المنتدى يهدف إلى عزل تركيا وتهميش دورها المهم في نقل الطاقة إلى أوروبا عبر أراضيها، ومن جهة أخرى اعترضت على اتفاقيات ترسيم الحدود الاقتصادية البحرية بين دول المنتدى والتي لم تكن تركيا طرفاً فيها، وبالتالي اعتبرته تعدياً على حدود شمال قبرص الاقتصادية وعلى حدودها هي، لذا اعترضت تركيا بالقوة العسكرية العديد من سفن التنقيب عن النفط والغاز العاملة لمصلحة اليونان وقبرص اليونانية و"إسرائيل" في مناطق تعتبرها تركيا تابعة لها ولقبرص التركية (نور الدين، 2021).

ازدادت حدة التوتر بين تركيا ومصر حينما وقّعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية في 27 نوفمبر/تشرين الأول 2019م، مذكّرتي تفاهم بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط (كوش، 2020)، وتضمّنت مذكرتا التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق العديد من العناوين الفرعية التي تعزّز التعاون في إطار شامل في المسائل العسكرية والأمنية، ويشمل الاتفاق تدريب تركيا الجانب الليبي، ونقل الخبرات إليه، وكذلك التخطيط، والدعم المادي، والتوجيه، وتأسيس مكتب التعاون الأمني في حال الطلب، وتنفيذ أعمال الصيانة، ودعم الموانئ، والدعم الاستشاري في عدة مجالات، كتوفير المباني، وتخصيص الأراضي، كما شمل الاتفاق تبادل المعرفة والخبرة حول التشارك في التدريبات، والبحوث التكنولوجية والأمنية (أيشلر، 2020: 20)، كما يشمل الاتفاق الأمني السماح لتركيا باستخدام الأجواء الليبية وإقامة قواعد عسكرية والدخول للمياه الإقليمية الليبية، وهذا يفسح المجال أمام تركيا لإعادة التوازن بين قوات حكومة الوفاق وقوات حفتر التي تتلقى الدعم من عدة جهات إقليمية، الأمر الذي ألقى بظلاله على ميدان المعركة فصارت قوات حكومة الوفاق تتخذ مراكز الهجوم بدلاً من مواقع الدفاع، وتمكّنت في عام 2020/4/12م من انتزاع مناطق الشريط الساحلي الغربي من قوات المؤسسة العسكرية التابعة للحكومة المؤقتة، تمهيداً لبسط سيطرتها على قاعدة الوطية (مرجين، 2020، 2).

توقيع اتفاقية ترسيم الحدود الاقتصادية البحرية بين تركيا وليبيا شكَّل ضربة استباقية لجهود منتدى غاز شرق المتوسط؛ كما للتنقيب عن الثروات في شرق المتوسط، كذلك اتفقت تركيا وحكومة السراج على أن تقوم شركات تركية التنقيب عن الطاقة في المنطقة البحرية الليبية وهذا يستتبع تعاوناً أيضاً للتنقيب عن النفط والغاز على البر الليبي وما يمكن أن تقتطعه تركيا من حصص لها في الثروات الليبية، وتهدف تركيا في كل هذه التحركات إلى الاستفادة القصوى من ثروات شرق المتوسط وإلى عدم عزلها عن سوق تصدير الطاقة المشرقية إلى أوروبا باستخدام أراضيها ممراً لأنابيب تصدير النفط والغاز الطبيعي (نور الدين، 2021)، وألمحت الحكومة التركية إلى أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا ستؤدي إلى عقود نفط وغاز مربحة قبالة السواحل الليبية، وأنشطة استكشاف الهيدروكربونات التي ستدعم أيضاً انتعاش الاقتصاد الليبي بعد الحرب الأهلية، وحتى قاعدة تركية في غرب ليبيا لزيادة التعاون الأمني (Rose, 2019)، كما سيؤدي تحديد مناطق النفوذ البحرية بين تركيا وليبيا إلى تشكيل درع بين اليونان من جهة، وقبرص الجنوبية ومصر من جهة أخرى، وبالتالي منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر وقبرص اليونانية عبر جزر كريت وميس (يايجي، 2020: 33).

استناداً إلى ما تقدم يمكننا القول إن توتر العلاقات بين تركيا ومصر نتيجة الأحداث المتلاحقة عقب الثورات العربية؛ واجه البلدين مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تعاظمت في المنطقة، وما فرضته من تحديات سياسية وعسكرية وأمنية خطيرة، فالتدخلات المصرية والتركية في ليبيا ساهمت في توسيع فجوة الخلافات بينهما، حيث يرى كل طرف أن تدخلاته جاءت بهدف الحفاظ على مصالحه الجيوستراتيجية والأمنية والاقتصادية، لذلك سعى كل طرف لحماية تلك الحقوق بشتى الوسائل، وعلى الرغم من ذلك سيبقى البلدين أمام تحدٍ رئيس؛ يتمثل في مدى القدرة على الحفاظ على المكتسبات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية التي حققها، وعدم اتساع الفجوة بينهما، وهذا يستدعي ضرورة السعي بكل الوسائل الممكنة (السياسية والدبلوماسية) لإنهاء الخلاف والخصومة كأساس لبناء محور إقليمي قوي قادر على تقليل التباين في السياسات الإقليمية بينهما، فهذا التعثر لن يستمر طويلاً وسينتهي بشكل جذري في المستقبل القريب.

خامساً: مستقبل التقارب التركي – المصري وسبل التعاون المشترك:

عقب سنوات من العداء التركي–المصري؛ دفعت المصلحة القومية التركية لتعزيز تقاربها مع مصر قدر الإمكان، وفض الخصومة مع عدد من الدول العربية، إضافة إلى عدة عوامل ساهمت في تعزيز التقارب بين البلدين، ومن أبرزها: القبول الدولي الذي بات يحظى به الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، من خلال التعامل معه ودعوته لعدة دول أوروبية، ما أدي إلى تراجع الرفض التركي للنظام القائم في مصر، وكذلك رغبة المملكة العربية السعودية في تسوية الخلاف بين البلدين، فضلاً عن تراجع قوة الثورات في العالم العربي وهو ما رأت فيه تركيا انعكاساً سلبياً على الدول التي أيدتها ودعمتها في البداية بعد ضعف وتراجع قوى المعارضة ضد الأنظمة في تلك الدول، إضافة إلى العزلة التركية على الساحة الدولية ورغبة أنقرة في تدوير الزوايا مع عدد من الدول وتخفيف حدة الخصومة معها ما أمكن (الحاج، 2016: 14–15)، كما أن مسار التقارب التركي–المصري جاء في سياق المسار المحلي والإقليمي والدولي، حيث تضافرت الظروف لتهيئ الأرضية لمسار التقارب بين البلدين، ومن ذلك المصالحة الخليجية بعد قمة العلا المنعقدة في يناير عام 2021م، وتطور العلاقات القطرية المصرية، وكذلك الحوارات المباشرة وغير المباشرة بين المملكة العربية السعودية وإيران، كما أن انتخاب "جو بايدن" رئيساً للولايات المتحدة الأميركية أغلق عهد الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" وما رافقه من أزمات وتوترات في المنطقة العربية، وعلى الصعيد المحلي، فإن اقتصادات معظم دول المنطقة عانت من تداعيات جائحة كورونا (الحاج، 2021)، تلك العوامل وغيرها كانت بوابة للتقارب التركي–المصري، الذي يصب في مصلحة كلا الطرفين، فليس من مصلحتهما تجاهل كل منهما الأخر، نظراً لأهمية هاتين الدولتين إقليمياً، بما فيه الوضع السياسي والاقتصادي، كما أن التقارب يعود بالنفع على دول المنطقة ويحفظ الأمن والاستقرار فيها، خاصة إذا ما تم التوصل لحل للخلافات بينهما بما يضمن تعاون ايجابي ومثمر في المستقبل بين قوتين إقليميتين فاعلتين، ويحقق توازن سياسي واستراتيجي للشرق الأوسط ويخلق تحالفات سياسية وعسكرية جديدة متمثلة بقوتيهما العسكرية وثقلهما السياسي الفاعل في كثير من القضايا السياسية.

جاءت تصريحات عديدة من المسؤولين الأتراك تصب في اتجاه التقارب السياسي، مما عزَّز عقد لقاءات بين وزراء البلدين، ومنها تصريح وزير الخارجية التركي السابق "مولود تشاووش أوغلو" بأن لا مانع من عقد لقاءات تركية مع الجانب المصري، حيث شهدت العام 2021م بداية مرحلة التقارب، كانت أولاها فتح قناة اتصال بين جهازي استخبارات البلدين، ثم اتفاق بين وزيري الخارجية بـ"تجنب الإضرار ببعضهما البعض في المنابر الدولية"، ثم بفتح قنوات دبلوماسية عبر وزارتي خارجية البلدين، ثم لقاءات وحوارات في كل من القاهرة وأنقرة، وما تخللته هذه الفترة من اتصالات وكذلك "إجراءات حسن النوايا" مثل تخفيف حدة الحملات الإعلامية وتأطير عمل وسائل الإعلام المصرية المعارضة العاملة على الأراضي التركية (الحاج، 2021)، حيث تتشابه مصر وتركيا في بعض النقاط الأساسية التي تجعل منهما أبرز القوى الإقليمية في المنطقة ولهما دوراً فاعلاً في كثير من القضايا والأحداث الدائرة على الساحة العربية، بغض النظر عن ملفات الخلاف التي تشكلت بسبب الملفات السياسية الشائكة، ورغم كل ملفات الخلاف السابقة إلا أن الدولتان ما زال بينهما تقارب اقتصادي وتجاري يجعل الجليد يذوب بينهما في سبيل تحقيق تقارب على باقي المستويات، نظراً لأن كلا منهما يدرك أهمية الأخر السياسية والجيواستراتيجية في المنطقة وثقله السياسي الإقليمي والدولي.

في إطار تحسن العلاقات التركية–المصرية، رحب "إلنور شفيق" كبير مستشاري الرئيس التركي الرئيس التركي، بفتح صفحة جديدة مع دول عربية، وخلال مشاركته في أعمال ملتقى أبوظبي الاستراتيجي الثامن المنعقد يومي 15–16 نوفمبر عام 2021م، قال "إلنور" "أرحب بفتح صفحة جديدة لعلاقاتنا مع مصر والسعودية والإمارات"، مضيفاً "أن أنقرة لا

تدعم تنظيم الإخوان وأن هذا الاعتقاد ناتج عن سوء فهم" (مستشار أردوغان: نسعى لصفحة جديدة مع دول عربية، 2021)، وسبق تلك التصريحات كشف الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" عن وجود اتصالات استخباراتية ودبلوماسية مع الجانب المصري هدفها إعادة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها، وأعرب "أردوغان" عن أمله أن يتم رفع مستوى الاتصالات الحالية (اتصالات استخباراتية ودبلوماسية بين مصر وتركيا، 2021)، وأعلن وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو" عن بدء اتصالات دبلوماسية بين بلاده والقاهرة من أجل إعادة العلاقات إلى طبيعتها، مشيراً إلى أن أياً من البلدين لم يطرح شروطاً مسبقة من أجل ذلك، كما أشاد وزير الإعلام المصري "أسامة هيكل"، بقرارات وتوجهات الحكومة التركية، بشأن العلاقات مع القاهرة، ووصفها بأنها "بادرة طيبة" (وزير إعلام مصر يشيد بقرارات تركيا بشأن العلاقات مع القاهرة، 2021)، وفي نفس الإطار زار وفد تركي مصر وأجرى مباحثات على مستوى نائبي وزيري الخارجية في البلدين، ووصفت بـ"المشاورات الاستكشافية"، وقالت عنها مصر إنها كانت صريحة ومعمقة، كما أمرت تركيا إعلاميين مصريين معارضين بعدم بث برامجهم على وسائل التواصل الاجتماعي من داخل أراضيها، بعدما توقفت قبلها برامجهم على قنوات فضائية تبث من تركيا، لكن تبقى المطالبات المصرية من تركيا بتسليمها أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المطلوبين لمصر، أمر صعب تنفيذه لاسيما أن الكثير منهم حصل على الجنسية التركية، أو يحمل صفة لاجئ، كما أن تركيا تمانع في تسليم المطلوبين الذين يواجهون أحكاماً بالإعدام بشكل عام (شوشة، 2021).

أمام سلسلة عمليات التقارب والمحادثات الثنائية بين تركيا وليبيا، برز مسارين لعملية التفاوض بينهما: الأول محادثات ثنائية لحلحلة القضايا الخلافية بين البلدين ومن ثم الانتقال لاستعادة العلاقات الدبلوماسية وتسمية السفراء، أما المسار الثاني فهو إبقاء الوضع على ما هو عليه لكن بدون تصعيد، بمعنى استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبدء عملية تطبيع هادئ دون الوصول إلى تطبيع كامل بينهما (بعد أيام من رغبة أنقرة.. مصر تكشف "أسباب الخلاف" مع تركيا، 2021)، وتسعى تركيا ومصر في ظل التطبيع المتدرج للعلاقات بينهما إلى تفعيل وتطوير اتفاق التجارة الحرة التي دخل حيز التنفيذ بينهما عام 2007م، وتفعيله وتطويره، وبهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين خلال 12 عاماً، تنسيقاً مع عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، ومبادئ منظمة التجارة العالمية، كما يعملان على التشجيع المتبادل للاستثمار لرجال الأعمال الأتراك والمصريين وتنفيذ مشاريع مشتركة (البيك، 2021).

خاتمة الدراسة:

أعادت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية توجيه السياسة الخارجية التركية، حيث جسدها "أحمد داوود أوغلو" في ستة مبادئ، وهي: التوازن بين الحرية والأمن، تصفير المشكلات مع دول الجوار، التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، رسم صورة تركيا الجديدة من خلال الدبلوماسية المتناغمة، واعتماد اسلوب دبلوماسي جديد.

شهدت العلاقات التركية–المصرية مستوياتٍ عالية من التنسيق والتعاون، في كافة المجالات، وتشابكت المصالح الاقتصادية للبلدين، وبذلت تركيا جهوداً عديدة في عهد الرئيس المصري الأسبق "حسني مبارك" من أجل إقامة تحالف استراتيجي قوي في المنطقة، لكن مع اندلاع الثورات العربية عام 2011م، حال دول استكمال تلك الجهود، حيث طرأ تحول فعلي في السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها الدولية وقوى الإقليم، وشكَّلت العديد من القضايا محور خلاف بين تركيا ومصر، كان أبرزها: الموقف التركي من تنحية الرئيس المصري السابق "محمد مرسي"، والتدخل التركي في الأزمة الليبية.

بعد سنوات من الخلاف التركي–المصري؛ وانطلاقاً من المصلحة الوطنية للبلدين، برزت خطوات متسارعة نحو التقارب بينهما حفاظاً على مصالحهما الاقتصادية والأمنية، بعد إدراكهما أن استخدام القوة العسكرية لحل الخلافات سيكلفهما كثيراً على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، وبالتالي أصبحت رغبة ملحة لدى الجانبين نحو فتح صفحة جديدة في العلاقات، ولا سيما أن الخلافات التي سادت خلال سنوات كانت مرتبطة بحالة الاستقطاب الإقليمي، كما أن تركيا عادت إلى سياستها الأولى وهي "صفر مشكلات" مع الدول، نظراً لأن مصلحتها تقتضي سياسة التقارب مع الدول الإقليمية بما فيها مصر، التي لا غنى عن وجودها على الساحة الإقليمية والدولية، ولا مصلحة لتركيا في معاداتها أو تجاهلها أو التدخل في شؤونها الداخلية، الأمر الذي دفع الحكومة التركية إلى سياسة التقارب معها وفق ما تقتضيه متغيرات الساحة الإقليمية والدولية، خاصة بعد تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط وعزل تركيا منه وتحالف مصر مع قبرص اليونان ودعم فرنسا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي لهذا التحالف، ورفضهم للإجراءات التركية التي أُعتبرت انتهاكاً للقانون الدولي وتضر بأمن المنطقة، كما تسعى تركيا لتخفيف حدة الانتقادات الموجهة لها من قِبل الإدارة الأمريكية برئاسة "جو بايدن" التي وجهت انتقادها للسياسة التركية على المستويين الداخلي والخارجي، لذلك إن خطوات التقارب المصري التركي، ستفتح نوافذ فرص للحديث عن تحالفات جديدة وفرص استثمار وقوة مؤثرة لا يمكن تجاوزها أو إغفالها في منطقة شديدة التعقيد والحساسية والأهمية بكل المقاييس.

في حين ستستفيد مصر وتركيا من توطيد علاقتها في تسهيل حل النزاعات الحدودية بينهما في شرق البحر المتوسط، والتوسع في استغلال موارد النفط والغاز، وهذا الأمر سيفتح الباب أمام تركيا للانضمام لمنتدى غاز شرق المتوسط، وسيساهم في كسر عزلتها الإقليمية التي فرضتها أحداث شرق المتوسط، فضلاً عن أن المصالحة السياسية التركية–المصرية ستدعم الحل السياسي في ليبيا ودعم عوامل الاستقرار الاقليمي، ويفتح الباب أمام التعاون المشترك بين القطاع الخاص التركي والمصري في ملف إعادة إعمار ليبيا، وسينعكس على تقديم تركيا تسهيلات لرجال الأعمال المصريين للدخول إلى أسواق منطقة القوقاز وتحفيز المستثمرين الأوروبيين للاستثمار في مصر، وستعمل الحكومتان لزيادة الثقة بينهما من خلال اتخاذ خطوات مهمة لزيادة التجارة الثنائية والاستثمارات، مثل حل مشاكل الحواجز الجمركية واللوائح البيروقراطية، والإجراءات الطويلة، للحصول على تأشيرة دخول بين البلدين.

نتائج الدراسة:

1- أعاد حزب العدالة والتنمية التركي منذ عام 2002م توجيه السياسة الخارجية التركية، والبدء بسياسة خارجية جديدة تشمل مبادئ تصفير المشكلات، وحسن الجوار، وانتهاج الدبلوماسية المتناغمة بالاعتماد على القوى الناعمة، والتوجه نحو الإقليم العربي بما يخدم المصالح التركية وعدم حصرها نحو الغرب، لتكون تركيا لاعباً إقليمياً ودولياً فاعلاً.
2- أسهمت السياسة الخارجية التركية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية في إحداث تغيرات؛ أدت لرسم صورة إيجابية لتركيا، والانفتاح على كل دول الجوار الإقليمي، وخصوصاً الدول العربية، حيث فرضت تركيا نفسها كقوة إقليمية لها تأثير ووزن في الشرق الأوسط.
3- لعبت التحولات الاستراتيجية الناجمة عن الثورات العربية دوراً في إرباك السياسة الخارجية التركية، حيث تباينت المواقف التركية من طريقة التعامل مع مخرجات الثورات، واتباعها سياسة مركبة تجاهها، للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية في المنطقة العربية.

4- حظيت مصر بمكانة بالغة الأهمية لدى تركيا، وشغلت حيزاً مهماً في استراتيجيتها الخارجية، نظراً لما تحوزه من وضعية جيوسياسية وجيواقتصادية، بالنسبة لتركيا، فهي تشكل البوابة الرئيسية للتجارة التركية في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية، ودول الخليج.

5- الخلاف التركي–المصري يمكن إرجاعه للعديد من القضايا؛ أبرزها: الموقف التركي من تنحية الرئيس المصري السابق "محمد مرسي"، واعتبار ذلك انقلاباً عسكرياً، بينما تعتبر مصر الموقف التركي تدخلاً في الشؤون الداخلية لها، والقضية الثانية هي التدخل التركي في الأزمة الليبية، وما تبعه من توقيع عدة اتفاقيات مع حكومة الوفاق الليبية للحفاظ على المصالح التركية في ليبيا، بينما تعتبره مصر انتهاكاً لأمنها القومي، مما ساهم في توسيع فجوة الخلافات بينهما.

6- ساهمت عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية في تهيئة المناخ المناسب للبدء في إجراءات التقارب بين تركيا ومصر وفتح قنوات حوار مباشر، حيث تقتضي المصلحة القومية التركية والمصرية إنهاء الخلافات، لحماية مصالحهما الاقتصادية والأمنية، من خلال فتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بما يلي:

1. العمل على إنهاء الخلافات وتصفيتها، انطلاقاً من مبدأ السياسة الخارجية التركية " صفر مشاكل".
2. أن تعمل كل من تركيا ومصر بالتصالح والتعاون، وذلك لوزنهما الإقليمي المؤثر في محيطهما، ومن أجل ضمان استقرار المنطقة سياسياً وأمنياً.
3. وضع سياسات اقتصادية تركية– مصرية لتكون نواة للتقدم وتطوير العمل المشترك، من خلال إنشاء مشروعات تنموية وتطوير وتنمية الهياكل الاقتصادية بينهما.
4. الاستفادة من التجربة التركية كونها دولة اسلامية وتمتاز بالديمقراطية في تداول السلطة، وتجربة اقتصادية وسياسية رائدة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أوغلو، أحمد داود (2010)، *"العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"*، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة.
2. أيشلر، أمر الله (2020)، العلاقات التركية الليبية منظور تاريخي وتحليل حديث، *مجلة رؤية تركية*، السنة التاسعة، العدد الثاني.
3. باكير، علي حسين وآخرون (2010)، *تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج*، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
4. الجاسور، أثير (2018)، *السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات*، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
5. الجميلي، صدام(2011)، الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، *مجلة تكريت للحقوق*، المجلد 3, العدد 12، جامعة تكريت، العراق.
6. الحاج، سعيد (2016)، *محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر*، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب، سوريا.
7. خزار، فهد مزبان (2019)، اتجاهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الخليجية، *مجلة حولية المنتدى للدراسات الإنسانية*، المجلد 1، ملحق العدد 37 خاص بالدراسات الجغرافية، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة.
8. خليفة، أحمد (2018)، *أدوات السياسة الخارجية الأدوات والتدخلات*، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.
9. الدبار، محمد (2019)، أبعاد السياسة الخارجية . دراسة تأصيلية، *المعهد المصري للدراسات، مجلة دراسات سياسية*، تركيا، اسطنبول.
10. دني، إيمان (2014)، *الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة*، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
11. دياب، طارق(2020)، *العلاقات التركية المصرية: القضايا والاشكاليات*، المعهد المصري للدراسات، تركيا.
12. ديبل تيري (2009)، *استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي*، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت.
13. راضي، علي رحيم(2016)، *العلاقات الدبلوماسية والقنصلية " نشأتها وتطورها– أسسها ومبادئها– مستقبلها"*، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا.
14. الرحاحلة، أحمد(2014)، *الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط" الفرص والتحديات"*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
15. سليم، محمد (1998)، *تحليل السياسة الخارجية*، ط2، مكتبة النهضة المصرية، مصر.
16. الشيخ، محمد عبد الحفيظ (2021)، التنافس التركي المصري في ليبيا وتداعياته على التسوية، *المركز الديمقراطي العربي*، ألمانيا، مجلة المؤتمرات العلمية، ط1، ع7.

17. العجمي، داليا (2021)، التقارب التركي المصري من منظور المصالح المتبادلة، *المعهد المصري للدراسات*، أنقرة.
18. عزوز، بشرى (2016)، *السياسة الخارجية التركية في الجوار الإقليمي*، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
19. عقل، زياد(2017)، التحرك المصري في ليبيا–محورية الدور وتعدد الأدوات، *مجلة الملف المصري*، السنة الرابعة، العدد 38.
20. علي، خالد حنفي (2015)، "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، في مجموعة باحثين، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، *المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية*، القاهرة.
21. عماد، لبيد، حسام الدين، زويوش (2020)، المبادرات السياسية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التجاذبات الاقليمية والدولية، ضمن بحوث المؤتمر الدولي: (أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا)، *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية–برلين*، بالتعاون مع جامعة الجفرة–ليبيا.
22. فرحان، شيماء (2020)، العلاقات التركية المصرية بعد عام 2011، *مجلة المركز الديمقراطي العربي*، ألمانيا، مجلد3، عدد 10.
23. لادمي، محمد عربي (2016)، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات، *مجلة دراسات وأبحاث*، المجلد 8، العدد 25، جامعة الجلفة – الجزائر.
24. مرجين، حسين سالم (2020)، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون، *مجلة الحوار المتمدن*، العدد 6563.
25. مصباح، عامر (2008)، *تحليل السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات*، *دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع*، الجزائر، د ط.
26. مقلد، اسماعيل صبري (1991)، *العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"*، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط4.
27. المهداوي، مثنى (2009)، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية–بغداد، *مجلة العلوم السياسية*، المجلد 20، العدد (38–39)، جامعة بغداد.
28. النعيمي، أحمد (2011)، *السياسة الخارجية*، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
29. النعيمي، لقمان (2014)، تركيا والثورات العربية–تونس–مصر–ليبيا، *مجلة دراسات إقليمية*، العدد 33، جامعة الموصل.
30. يايجي، جهاد (2020)، المنطقة الاقتصادية الخالصة في مذكرة التفاهم الموقّعة بين تركيا وليبيا النتائج **والآثار**، *مجلة رؤية تركية*، السنة التاسعة، العدد 3.

ثانياً: المواقع الالكترونية:

1. شبكة الجزيرة الاعلامية (2021)، *اتصالات استخباراتية ودبلوماسية بين مصر وتركيا*، https://cutt.us/lGdEe
2. باكير، علي (2013)، *مصر في السياسة الخارجية التركية. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلي*؛ https://cutt.us/tItAK

3. سكاي نيوز عربية (2021)، *بعد أيام من رغبة أنقرة. مصر تكشف "أسباب الخلاف" مع تركيا*، https://cutt.us/sRopo
4. البيك، زاهر (2021)، *أجواء إيجابية بين تركيا ومصر.. كيف تنعكس على العلاقات الاقتصادية*؛ https://cutt.us/sJ9Za
5. التلبيشي، ماريا (2021)، *العلاقات التركية المصرية: بين التهدئة والتوتر؛ مدونة طلاب ماجستير جامعة بير زيت* https://cutt.us/mIq40
6. جرجس فواز (2003)، *السياسة الأمريكية تجاه العرب .. كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟*، موقع إسلام ويب https://www.islamweb.net/ar/article
7. جمال، إسماعيل (2021)، *التقارب التركي المصري.. مناورة تكتيكية أم تأسيس لتعاون استراتيجي قد يغير خريطة التحالفات بالمنطقة؟*؛ مجلة القدس العربي. https://cutt.us/C5VFS
8. الحاج، سعيد، (2021)، *التقارب مع تركيا.. بين تباطؤ مصر ومسارعة الإمارات*، شبكة الجزيرة الاعلامية؛ https://cutt.us/6npIf
9. وكالات (2019)، *رقم قياسي في التبادل التجاري بين تركيا ومصر رغم التوتر بين البلدين*، https://cutt.us/ED3ct
10. نور الدين، محمد(2021)، *الدور التركي وجهود التسوية في الأزمة الليبية*، مجلة شؤون عربية، عدد 185، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. https://arabaffairsonline.com
11. سامي، محمود (2020)، *بين التهدئة والتوتر.. سيناريوهات العلاقات المصرية التركية عام 2021*؛ مركز الجزيرة للدراسات. https://cutt.us/QHBfj
12. شلتوت، هدي فاضل، (2020)، *السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ 2011: إعادة هيكلة أم تغيير مسار؟*، مجلة السياسة الدولية؛ https://cutt.us/FoSYR
13. شوشة، أحمد(2021)، *العلاقات المصرية التركية: لماذا تباطأت وتيرة تطبيع علاقات البلدين؟*، هيئة الإذاعة البريطانية (BBC عربي): https://cutt.us/UclhV
14. الصاوي، عبد الحافظ، (2013)، *مستقبل العلاقات الاقتصادية المصرية التركية*، شبكة الجزيرة الاعلامية؛ https://cutt.us/bfQZm
15. كوش، عمر(2020)، *العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر.. المصالح والاستراتيجيات*، صحيفة العربي الجديد: https://cutt.us/HKles
16. محمد، عربي (2016)، *السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات* https://www.democraticac.de/?p=41719
17. *مستشار أردوغان: نسعى لصفحة جديدة مع دول عربية*، (2021/11/16)، صحيفة عكاظ السعودية، https://cutt.us/RCpUq
18. *وزير إعلام مصر يشيد بقرارات تركيا بشأن العلاقات مع القاهرة*، (2021/3/19)، شبكة الجزيرة الاعلامية؛ https://cutt.us/fNzv2

المراجع العربية مترجمة:

1- Oglu, Ahmed Daoud (2010), "*Strategic Depth - Turkey's Position and Role in the International Arena"*, translated by: Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul Jalil, Al Jazeera Center for Studies and Arab Publishing House, Doha.
2- Eichler, Amr Allah (2020), Turkish-Libyan Relations, a Historical Perspective and Modern Analysis, *Turkish Vision Magazine*, the ninth year, the second issue.
3- Bakir, Ali Hussein, et, al (2010), Turkey between internal challenges and external stakes, *Al Jazeera Center for Studies*, Qatar.
4- Al-Jasour, Atheer (2018), *Foreign Policy: Concept and Tools*, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq.
5- Al-Jumaili, Saddam (2011), The Turkish position on political transformations in the Arab region, *Tikrit Journal of Rights*, Volume 3, Number 12, Tikrit University, Iraq.
6- Al-Hajj, Saeed (2016), Determinants of Turkish Foreign Policy towards Egypt, *Edrak Center for Studies and Consultations*, Aleppo, Syria.
7- Khazar, Fahd Mizban (2019), Trends in Turkish Foreign Policy in the Era of the Justice and Development Party and their Implications for Turkish-Gulf Relations, *Forum Yearbook for Human Studies*, Volume 1, Supplement to No. 37 on Geographical Studies, National Forum for Thought and Cultural Research.
8- Khalifa, Ahmed (2018), *Foreign Policy Tools and Interventions, Faculty of Economic Studies and Political Science*, Alexandria University, Egypt.
9- Al-Dabbar, Muhammad (2019), The Dimensions of Foreign Policy - an original study, the Egyptian Institute for Studies, *Journal of Political Studies*, Turkey, Istanbul.
10- Denny, Iman (2014), *The Regional Role of Turkey in the Middle East after the Cold War*, 1st Edition, Al-Wafa Law Library, Alexandria, Egypt.
11- Diab, Tarek (2020), *Turkish-Egyptian Relations: Issues and Problems*, Egyptian Institute for Studies, Turkey.
12- Dibble Terry (2009), *The Strategy of Foreign Affairs: The Logic of American Governance*, translated by Walid Shehadeh, Arab Book House, Beirut.
13- Radi, Ali Rahim (2016), *Diplomatic and Consular Relations, "Their Origin and Development - Foundations and Principles - Their Future*", Raslan House and Institution for Printing and Publishing, Syria.
14- Al-Rahahla, Ahmed (2014), *The New Turkish Role in the Middle East "Opportunities and Challenges"*, Master's Thesis, Middle East University, Jordan.
15- Selim, Muhammad (1998), *Foreign Policy Analysis*, 2nd Edition, The Egyptian Renaissance Library, Egypt.
16- Sheikh, Muhammad Abdul Hafeez (2021), the Turkish-Egyptian competition in Libya and its repercussions on the settlement, *Arab Democratic Center*, Germany, Journal of Scientific Conferences, 1, p. 7.
17- Al-Ajami, Dalia (2021), *Turkish-Egyptian rapprochement from the perspective of mutual interests*, Egyptian Institute for Studies, Ankara.
18- Azzouz, Boshra (2016), *Turkish Foreign Policy in the Regional Neighborhood*, MA thesis, Larbi Ben Mhidi University, Algeria.

19- Akl, Ziad (2017), The Egyptian Movement in Libya - The Pivotal Role and Multiple Tools, *The Egyptian File Magazine*, Fourth Year, No. 38.
20- Ali, Khaled Hanafi (2015), *"Dimensions and efforts to settle the Libyan conflict from the perspective of conflict sensitivity", in a group of researchers, Intertwined Paths: Managing Complex Internal Conflicts in the Middle East*, Regional Center for Strategic Studies, Cairo.
21- Imad, Lapid, Hossam El-Din, Zuyoush (2020), *political initiatives to settle the Libyan crisis in light of regional and international tensions, within the research of the international conference: (Dimensions of the regional and international conflict and its repercussions on the security and stability of Libya), the Arab Democratic Center for Strategic*, Political and Economic Studies - Berlin, in cooperation with Al-Jufra University-Libya.
22- Farhan, Shaima (2020), Turkish-Egyptian Relations after 2011, *Al-Markar Arab Democratic Journal*, Germany, Vol. 3, No. 10.
23- Ladmi, Muhammad Arabi (2016), Foreign Policy: A Study of Concepts, Directions and Determinants, *Journal of Studies and Research*, Volume 8, Number 25, University of Djelfa - Algeria.
24- Marjeen, Hussein Salem (2020), The Libyan Crisis between Expectations and Suspicions, *Al-Hiwar Al-Madden Journal*, No. 6563.
25- Mosbah, Amer (2008), *Foreign Policy Analysis*, Homa House for Printing, Publishing and Distribution, Algeria, Dr. T.
26- Makled, Ismail Sabry (1991), *International Political Relations "A Study in Origins and Theories"* , Academic Library, Cairo, 4th Edition.
27- Al-Mahdawi, Muthanna (2009), The Reality of Teaching Foreign Policy at the College of Political Science - Baghdad, *Political Science Journal*, Volume 20, Number (38-39), University of Baghdad.
28- Al-Nuaimi, Ahmed (2011), *Foreign Policy*, 1st Edition, Zahran Publishing and Distribution House, The Hashemite Kingdom of Jordan.
29- Al-Naimi, Luqman (2014), Turkey and the Arab Revolutions - Tunisia - Egypt - Libya, *Journal of Regional Studies*, No. 33, University of Mosul.
30- Yayci, Jihad (2020), the exclusive economic zone in the memorandum of understanding signed between Turkey and Libya, Results and Effects, *Turkish Vision Magazine*, 9th year, No. 3.

Websites

1- Al Jazeera Media Networ, (2021), *Intelligence and Diplomatic Contacts between Egypt and Turkey*, https://cutt.us/IGdEe
2- Bakir, Ali (2013), *Egypt in Turkish Foreign Policy. Post-revolutionary Reality and Future Prospects*; https://cutt.us/tItAK
3- Sky News Arabia (2021), *Days after Ankara's desire. Egypt reveals the "reasons for the dispute" with Turkey*. https://cutt.us/sRopo
4- Al-Beik, Zaher (2021), *A positive atmosphere between Turkey and Egypt. How does it affect economic relations*; https://cutt.us/sJ9Za

5- Al-Talbishi, Maria (2021), *Turkish-Egyptian relations: between calm and tension*; Birzeit University master's student blog https://cutt.us/mIq40
6- Gerges Fawaz (2003), *American policy towards the Arabs. How is it made? And who makes it?* https://www.islamweb.net/ar/article
7- Jamal, Ismail (2021), *Turkish-Egyptian rapprochement: a tactical maneuver or the establishment of a strategic cooperation that may change the map of alliances in the region?*; https://cutt.us/C5VFS
8- Al-Hajj, Saeed, (2021), *Rapprochement with Turkey. between Egypt's slowdown and the UAE's acceleration, Al Jazeera Media Network*; https://cutt.us/6npIf
9- Wakalat (2019), *A record number of trade exchange between Turkey and Egypt despite the tension between the two countries*, https://cutt.us/ED3ct
10- Noureddine, Muhammad (2021), *The Turkish role and settlement efforts in the Libyan crisis*, Arab Affairs Magazine, No. 185, General Secretariat of the League of Arab States. https://arabaffairsonline.com
11- Sami, Mahmoud (2020), *Between calm and tension. Scenarios for Egyptian-Turkish relations in 2021*; https://cutt.us/QHBfj
12- Shaltout, Hoda Fadel, (2020), *Turkish Foreign Policy toward Egypt since 2011: Restructuring or Changing a Course?*, International Politics Journal; https://cutt.us/FoSYR
13- Shusha, Ahmed (2021), *Egyptian-Turkish Relations: Why has the pace of normalization slowed down in the two countries' relations?*, BBC Arabic: https://cutt.us/UclhV
14- El-Sawy, Abdel Hafez, (2013), *The Future of Egyptian-Turkish Economic Relations, Al Jazeera Media Network*; https://cutt.us/bfQZm
15- Koch, Omar (2020), *Turkish-Libyan relations between the past and the present.. Interests and strategies*, Al-Araby Al-Jadeed newspaper: https://cutt.us/HKles
16- Muhammad, Arabi (2016), *Foreign Policy: A Study of Concepts, Directions and Determinants*, https://www.democraticac.de/?p=41719
17- Saudi Okaz newspaper (2021), *Erdogan's advisor: We seek a new page with Arab countries*, (16/11/2021), https://cutt.us/RCpUq
18- Al Jazeera Media Network (2021), *The Minister of Information of Egypt praises Turkey's decisions regarding relations with Cairo*, (19/3/2021); https://cutt.us/fNzv2

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Cross River University of Technology Calabar (2010), Utility of Military Strategy as an Instrument of Foreign Policy, *African research review*, N:40, Nigeria.
2- Kerstein, Arin (2015), *Tools For Achieving Foreign Policy Goals*, https://borgenproject.org/tools-achieving-foreign-policy-goals/
3- Rose, Caroline, *"Turkey Tests the Waters in the Eastern Mediterranean"*, Geopolitical Futures, (December 08, 2019), https://www.realclearworld.com/articles/2019/12/08/
4- Sheira Omar (2014), *Turkey-Egypt Relations: Incentives To Normalize*, Global Political Trends Center, Istanbul Kültür University, N:40.